

ما العراقيل التي تواجه التحقيق في انفجار مرفأ بيروت؟



بيروت - أ.ف.ب

بعد عراقيل متكررة طوال أكثر من عامين، اصطدم التحقيق في انفجار مرفأ بيروت الأسبوع الحالي بمواجهة غير مسبقة داخل الجسم القضائي تعكس حجم الضغوط السياسية التي لطالما أخرت مسار العدالة منذ كارثة صيف 2020.

ما هي العراقيل التي يواجهها التحقيق منذ انطلاقه حتى الآن؟ وما هي تداعيات الحرب القضائية المفتوحة؟

ما العراقيل التي واجهها التحقيق؟

منذ وقوعه في الرابع من آب/ أغسطس 2020، عزت السلطات الانفجار إلى حريق لم تتضح أسبابه في العنبر رقم 12؛ حيث تم تخزين 2750 طناً من نترات الأمونيوم منذ عام 2014. وتبين لاحقاً، وفق وثائق رسمية، أن مسؤولين سياسيين بارزين وقادة أجهزة أمنية وقضاة كانوا على علم بمخاطر تخزين هذه المادة من دون أن يحركوا ساكناً.

وشكّل الادّعاء على مسؤولين سياسيين وأمنيين محطة حاسمة في مسار التحقيق، سرعان ما أدخله في متاهات السياسة.

وانتهى ادعاء المحقّق السابق فادي صوان على رئيس الحكومة السابق حسان دياب وثلاثة وزراء سابقين بتنحيته وتعيين القاضي طارق بيطار خلفاً له.

وسلك قاضي التحقيق الجديد الطريق ذاته الذي سلكه سلفه، ليواجه عراقيل أكبر: امتنع البرلمان السابق عن رفع الحصانة عن نواب شغلوا مناصب وزارية، ورفضت وزارة الداخلية منحه إذناً لاستجواب قادة أمنيين، ورفضت قوى الأمن تنفيذ مذكرات توقيف أصدرها.

«وبلغت موجة الاعتراض أوجها، بعدما قاد «حزب الله»، حملة للمطالبة بتنحي بيطار، متهماً إياه بـ«التسييس».

ومع تحدّي الضغوط السياسية، اصطدم بيطار سريعاً بدعاوى تتالت كأحجار الدومينو، تجاوز عددها الأربعين، وقادت إلى تعليق التحقيق في أواخر 2022.

ويقول رئيس حزب «الكتائب» والنائب سامي الجميل: إنّ «الطبقة السياسية وحزب الله أقوى من العدالة». ويضيف: «هناك بالتأكيد معركة سياسية؛ لأنّ قضاة كثر هم تحت سطوة السياسيين الذين فعلوا كل شيء من أجل عرقلة» بيطار.

لماذا استأنف المحقق العدلي تحقيقاته؟

في 23 كانون الثاني/يناير، فاجأ بيطار اللبنانيين بإعلانه استئناف التحقيق، مستنداً إلى مطالعة قانونية تفيد بعدم وجود نص قانوني يتيح كف يد المحقق العدلي عن عمله، وتتيح له الادعاء على جميع الأشخاص من دون طلب إذن من أي جهة. لكن ليس واضحاً حتى الآن دلالات اختيار بيطار لهذا التوقيت.

وقال أحد الأشخاص المقربين منه: «إنه مصرّ منذ البداية على عدم التنازل عن التحقيق، يريد أن يصدر القرار الظني ضارباً عرض الحائط بكل الضغوط التي تلاحقه». وأضاف: «قد يكون الأمر مجرد التزام شخصي منه ببلوغ العدالة، خصوصاً أنه قاضي معروف بنزاهته واستقلاليته».

«وقال أحد أصدقاء بيطار: «إنه يعمل وحيداً انطلاقاً من قناعته بضرورة محاسبة المسؤولين وإكمال مهمته».

لكنّ مصادر أخرى ربطت استئناف تحقيقاته بتحركات خارجية، خصوصاً أنّ قرار بيطار أعقب لقاءه لساعات طويلة في مكتبه ثم في منزله وفداً قضائياً فرنسياً زار لبنان الأسبوع الماضي للاستفسار عن معلومات طلبها، في إطار تحقيق تجريه باريس بشأن مقتل وإصابة فرنسيين في الانفجار

وقال مسؤول أمني بارز: إن الوفد الفرنسي «قدّم لبيطار مخرجاً يقضي بالاستعانة بمعاهدات دولية للإفراج عن «الموقوفين؛ كونهم لم يخضعوا للمحاكمة طوال عامين، في انتهاك لحقوق الإنسان».

لكنّ الضغط الأكبر على القضاء اللبناني جاء من واشنطن، التي أبلغت رئيس جهاز أمني عن تحرّك لوبي أمريكي لفرض عقوبات على بيطار والنائب العام التمييزي غسان عويدات ورئيس مجلس القضاء الأعلى سهيل عبود لإخلاء سبيل

الموقوفين، بينهم اللبناني الأمريكي زياد العوف، الذي شغل منصب رئيس مصلحة الأمن والسلامة في المرفأ. لكنّ بيطار رفض المضيّ في إطلاق سراح جميع الموقوفين، كما رفض التنحي عن القضية لتعيين قاضٍ رديف.

وبعد ساعات فقط من إطلاق سراح الموقوفين، غادر العوف سريعاً إلى واشنطن، رغم وجود قرار منع سفر بحقه، ما يعزّز الشكوك عن دور أمريكي.

ما التداعيات المحتملة؟

مهّدت قرارات بيطار الأخيرة لناحية استئناف التحقيق والادعاء على أشخاص جدد، بينهم النائب العام التمييزي غسان عويدات، الطريق أمام مواجهة غير مسبوقة في تاريخ القضاء اللبناني. وسارع عويدات إلى الادعاء على بيطار ورفض كافة قراراته، وأخلى سبيل جميع الموقوفين.

وتهدّد هذه المواجهة القضائية التي لم تتضح تداعياتها بعد بانحلال كامل للمؤسسات في بلد ينهشه انهيار اقتصادي وانقسام سياسي حاد يعرقل اتخاذ القرارات من أصغرها، وصولاً إلى انتخاب رئيس للبلاد.

ويقول وزير العدل السابق إبراهيم نجار: إنّ ما يجري على الساحة القضائية اليوم «خطر جداً وغير مسبوق». ووصفت عائلات الضحايا ما جرى بـ«انقلاب» على القانون، محمّلة «القوى الأمنية مسؤولية أمن القاضي بيطار» ومضمون التحقيق.

وفي مؤشر على حجم الانقسام القضائي، فشل مجلس القضاء الأعلى في الالتئام، الخميس، بعدما أطاح بند إقالة بيطار بالاجتماع، وفق ما أفاد مسؤول قضائي.

ويرى نجار أنه في حال تعيين بديل لبيطار، ثمة خشية من أن «يبدأ التحقيق من نقطة الصفر». ويعتبر الخبير القانوني بول مرقص أنّ «مستقبل المسار القضائي لملف المرفأ محفوف بالمخاطر، وثمة علامات استفهام كبرى تحوم حوله، «وما إذا كان سيُفضي إلى العدالة أم لا».